



# رؤية حزب الحياة الاردني

اعداد

مكتب الامانة العامة لحزب الحياة الاردني

2013

1

[www.alhayahparty.com/](http://www.alhayahparty.com/) حزب الحياة الأردني ، حزب أردني سياسي – إجتماعي – بيئي ، تاسس عام 2008 الموقع الإلكتروني للحزب :

## تقديم .....

رؤية حزب الحياة الاردني حول القضايا التي ستبحث في اجتماع اللجنة الوزارية للخدمات و البنية التحتية و الشؤون الاجتماعية و الذي سيعقد يوم الثلاثاء الموافق لتاريخ 2013/10/22 في مقر وزارة التنمية السياسية و التي سيشارك بها بالاضافة الى الوزراء المعنيين امان و ممثلي كافة الاحزاب الاردنية السياسية المرخصة .

## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
03	مرتكزات الحزب في مجالات الطاقة والبنية التحتية
06	التربية و التعليم
09	التعليم العالي
12	البلديات
15	البرنامج اصحي
19	القطاع الزراعي
24	حقوق المعوقين
27	البيئة

## مرتكزات الحزب في مجالات الطاقة والبنية التحتية

يرى الحزب أهمية التطور و التحديث المستمر للطاقة والبنية التحتية، و ذلك لتنماشى مع النمو المحلي و التغيرات العالمية ، وتوفير كل ما يلزم لشحن البضائع وإيصال الخدمات للأسواق المحلية والإقليمية والعالمية من غير عقبات أو تعقيدات. ان خطط تطوير البنى التحتية تشمل تحسين قطاعي الطاقة والمياه والموانئ البحرية والجوية وشبكة الطرق البرية وقطاع المعلومات والتكنولوجيا الى جانب مشاريع سكة الحديد الداخلية ، وتوفير الموارد المالية المتاحة لتنفيذها إعتقادا على الكفاءات الوطنية وإدامة البنى التحتية من خلال ادارة حكيمة للموارد وتوزيع الخدمات بشكل عادل وتنموي بين المحافظات المختلفة من خلال بنى تحتية مناسبة لممارسة الانشطة التجارية والزراعية والصناعية وفق الميزة النسبية لإقتصاد المحافظات وعدم بعثرة المشاريع بشكل يصعب معه إدارتها ويزيد من كلف انشاءها وتشغيلها وضرورة تحسين الخدمات البلدية وزيادة شبكة الطرق النافذة وانارتها ، وتوسيع شبكة مياه الشرب والتأكد من سلامتها ، وتوسيع نطاق نظام توزيع مياه الصرف الصحي لتشمل اراضي سكنية وتجارية وصناعية وزراعية جديدة ، وانشاء مرافق لمعالجة مياه النفايات الصناعية واصلاح وتحسين شبكة توزيع المياه ورفع قدرات محطات معالجة مياه النفايات من اجل انتاج قيمة مضافة عالية لتدفق مياه الصرف الصحي المعالجة ، وتحديث بعض مشاريع توليد الطاقة بالاعتماد على الطاقة النظيفة والرخيصة.

### \*الطاقة

ينظر الحزب بإيجابية الى ضرورة الاهتمام بقطاع الطاقة من أجل إنجاز عملية التطور الاقتصادي إلا أن النمو المتسارع هو من أهم التحديات للأردن . ويؤكد الحزب على ضرورة بتقليل الاعتمادية على مصادر الطاقة المستوردة و ذلك من خلال الاستغلال الأفضل للمصادر المحلية و تطوير مصادر الطاقة البديلة، إلى حد يسمح بإزالة التباين في الطلب على الطاقة. ومن هنا يؤكد الحزب على ضرورة تطوير مصادر الطاقة المحلية كمخزون الأردن الاستراتيجي من الصخر الزيتي و كذلك مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية و طاقة الرياح

وضرورة إجراء مسح جيولوجي لبيان مخزون اليورانيوم و النفط والغاز في الاردن. وفي هذا السياق ينبغي العمل على ايقاف مشاريع الطاقة النووية المنوي انشاؤها بسبب كلفها العالية وخطورتها البيئية والصحية وقيام الدول المستخدمه والمصنعه والمصدره لها على ايقاف استخدامها لمثل هذه المحطات النوويه و الاستعاضة عنها بالطاقة البديله وعدم توفر الكفاءات الوطنية حاليا.

### أولويات الحزب في مجالات البنية التحتية:

\* ضرورة زيادة الخطوط الجوية العاملة من والى الأردن من خلال التحالفات مع شركات الطيران العالمية وترويج الاردن سياحيا وزراعيًا وتجاريًا وزيادة الصادرات الصناعية .

\* متابعة وتقييم عملية توسعة مطار الملكة علياء الدولي في عمان والهادفة لزيادة الطاقة التشغيلية لتصبح 9 ملايين زائر سنويا من خلال الاطلاع على خطة التوسعة ودراستها وتقديم بدائل وطنية متاحة لتقليل كلفتها.

\* متابعة تحديث مبنى الشحن الجوي في مطار الملكة علياء الدولي وتوفير الاستثمارات المحلية والعربية والدولية ليكون بوابة عبور للبضائع المحلية والعالمية ورفده بالكفاءات الوطنية والادارة الحكيمة لترشيد الانفاق وتعظيم الفوائد.

\* الاهتمام والعناية بميناء العقبة الدولي الذي يوفر خدمات التفريغ و التحميل للبضائع العادية و المتخصصة و للحاويات وتحسين مستويات الأداء العالمية فيه من حيث شحن ومعالجة الحاويات و ذلك عبر إدارة وطنية متخصصة وتقليل الاعتماد على الشركات الاجنبية في ادارته.

\* ضرورة إعادة مراجعة خطط تطوير شبكة السكك الحديدية وتقييمها ودراسة جوانب القوة والضعف فيها وتوفير الامكانيات البشرية المؤهلة لادارتها وتنفيذها.

\* إعادة النظر بسياسة تحرير قطاع الاتصالات وزيادة نسبة انتشار الهاتف النقال للمشاريع الانتاجية والخدمية ومراجعة الضرائب المفروضة على الشركات

العامة وتقييم ادائها ومسؤولياتها الاجتماعية بحيث يتم تخصيص جزء من إيراداتها لادامة البنية التحتية وتحسين نسبة انتشارها..

\* تعظيم الاستفادة من انتشار الإنترنت في الأردن و إقامة صناعة برمجيات وتكنولوجيا المعلومات المتقدمة في المحافظات .

## - التربية والتعليم

تعتبر التربية والتعليم الأساس المتين لتطور المجتمعات وتقدمها , ولهذا أدركت الدولة الأهمية القصوى لهذا الموضوع وأولته جلَّ إهتمامها حيث كانت في مرحلة ما مثلاً يحتذى في المنطقة.

لقد اعطى الجهد التكاملي التراكمي المتميز في مجال التربية والتعليم أكله محلياً وعلى ساحات الوطن العربي وفي كل الأمكنة التي يتواجد بها الأردنيون وكانوا مثالا في الإخلاص والعطاء.

إن حزبنا وهو يدرك تماماً مختلف المراحل التي مرت بها العملية التربوية في الأردن وفي كافة أرجاء الوطن العربي وخاصة في العقود الأخيرة ومدى تأثيرها بالمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعولمة والغزو الثقافي الغربي والتي انعكست على مكوناتها الأساسية الانسان منهم يرى ما يلي:

1. لقد اهتم الأردنيون شعباً وقيادة بهذه القضية الأساسية واولوها كل الرعاية والعناية والتطوير على مرالعقود الماضية .

2. لقد أثبت العرب قدرتهم على استيعاب الحضارات السابقة والتفاعل معها بايجابية . ولدينا الثقة المطلقة بقدرة العقل العربي على اللحاق بالثورة المعلوماتية في مختلف المجالات العلمية والتقنية والانسانية والتفاعل معها لتعود بكل ما هو ايجابي على الوطن والمواطنين.

3. من الملاحظ أن المتغيرات السريعة والثورة المعلوماتية , وخاصة في العقدين الاخيرين , ومحاولة اللحاق بها قد أثرت سلبياً على العملية التربوية بسبب الفجوة الواسعه بيننا وبين العالم في مجال المعرفة والتكنولوجيا.

4. لقد تبنى المعلمون والطلاب في الخمسينات والستينات من القرن الماضي تنظيمات خارجية متضاربة , مما أدى الى مواجهات اثرت على العملية التربوية . وتدخلت الجهات المختصة بطرق غير مناسبة انعكست بشكل سلبي على هيبة المعلمين وأمنهم الذاتي, فتدهورت أوضاعهم الاقتصادية وتراجعت مكانتهم

واصبحت مهنة المعلم مهنة الذي لا مهنة له , وكان من نتائج هذه السلبيات تدني النوع وتزايد الكم على الرغم من التوسع في أعداد المدارس والكليات والجامعات.

5. ان عدم وجود رسالة تربوية محددة وهادفة ولدت افكاراً نمت في مراحل التعليم الاساسي والثانوي والجامعي أثرت على القيم الوطنية والولاء للدولة وظهرت الأنا والعشائرية والجهوية وقضايا اخرى لا تعود بالنفع على المجتمع وانتقل تخلف وافكار الشارع الى المؤسسات التربوية , فزاد التخلف والفقر والبطالة بدلا من التقدم والنهوض وتقبل الحداثة ومواكبة العلم والتكنولوجيا والتي هي من اساسيات العملية التربوية.

6. لقد اتبعت مؤسسات التربية والتعليم منذ بدايات السبعينات من القرن الماضي ايدولوجية جديدة أصبح التدريس فيها تلقيناً وحفظاً وتراكماً كمياً وضعفاً في الابداع والمبدعين. حيث اتسمت هذه الفترة بضحالة الفكر والثقافة وسادت السطحية والارتجال في المعالجات السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية . وانسحبت المؤسسات التعليمية والتربوية من مسؤولياتها الأولى وهي تكوين الهوية الموحدة والولاء والمنهجي للوطن , فنشأت هويات متعددة الأشكال والألوان والإتجاهات والدلالات وتراجع دور اللغة العربية التي هي العمود الفقري للهوية العربية.

من خلال ما تقدم من مشكلات يرى الحزب ما يلي:

أ- وضع استراتيجيات تعليمية تتبنى بناء أجيال قادرة ومسؤولة عن قضية الوطن والهوية والولاء والانتماء وثقافة الدولة , والغاء ثقافة الدولة الشركة وسيطرة رأس المال على المقدرات التربوية.

ب- وضع رسالة للتربية والتعليم تهتم بالسلوكيات والممارسات والتركيز على تحصيل الهوية العربية في مجالات اللغة والفكر والثقافة وصولاً الى مستقبل افضل.

ج- التأكيد على الإخلاق العربية والاسلامية التي تشكل العمود الفقري للحضارة والحياة.

- د- التركيز على التعليم النوعي وفتح المجال أمام الابداع في بيئة تعليمية سليمة.
- ه- أن يمارس الفكر التعددي من خلال ديمقراطية اجتماعية وتربوية في جميع مراحل التعليم.
- و- زيارة عدد مدارس المبدعين والمتفوقين لتشمل كافة محافظات المملكة,
- ز- اعادة الثقة الى المعلمين ومتابعة رعايتهم اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتنميتهم مهنيًا.
- ح- تكوين فرق للإجتهد والتفكير مركزية وفرعية , بدءاً من المدرسة ووصولاً الى الجامعة, ومتابعة وتقويم فرق الاجتهاد والتفكير دورياً.
- ط- زيادة مخصصات التربية والتعليم من ميزانية الدولة.
- ي- تشكيل مؤسسات لتطوير البحث العلمي مع التركيز على تطوير التربية والتعليم.
- ك- تشكيل وفود من المعلمين تزور العالم العربي وبعض دول العالم الأول بهدف تبادل الخبرات واكتساب الأفكار والأساليب الهادفة والبناءه.

• **الرؤيا:**

بناء مجتمع المعرفة الأردني على أساس تعزيز المنظومة القيمية العربية الإسلامية لدى الطلبة وبناء مهارات الإتصال المجتمعية لديهم وتعزيز الثقافة الإنتاجية للعلم والمعرفة في إطار بناء الشخصية الوطنية للخريج.

• **الرسالة:**

مراجعة وتطوير سياسات التعليم العالي من حيث إعادة النظر في أسس القبول للوصول إلى مرحلة تحرير التعليم على أساس التنافسية بما في ذلك تطوير العملية التعليمية بجميع مكوناتها الاستاذ والمنهاج والطالب ودور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي.

المحور الأول: رفض مبدأ خصخصة الجامعات الرسمية

1- رفض مبدأ خصخصة الجامعات الحكومية والابقاء عليها كصمام أمان للحفاظ على المشروع الوطني التعليمي الاردني مع النظر الى الجامعات الخاصة كجزء من منظومة التعليم الوطني.

المحور الثاني: القبول

1. يرى الحزب ضرورة اعادة النظر في سياسات القبول وخصوصا ضرورة تحرير التعليم في الاردن وتوفير مقعدا لكل طالب يجتاز امتحان القبول الجامعي وحسب قدراته المعرفية وعلى اساس التنافسية، وذلك للأسباب الاجتماعية والاقتصادية والوطنية المتعلقة بالتكوين المجتمعي الاردني.

2. هناك ضرورة ملحة لاعادة النظر في الاستثناءات ووضع معايير لضمان وصولها لمستحقيها.

المحور الثالث: أعضاء هيئة التدريس

1. هناك حاجة ماسة جدا لتوفير الأعداد الكافية من أعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال استئناف برامج البعثات وتطوير برامج الدراسات العليا المعمول بها حالياً.

2. تطوير اداء أعضاء هيئة التدريس من خلال استئناف برامج تبادل أعضاء هيئة التدريس من خلال الاتفاقيات الدولية للتعاون الاكاديمي ومعالجة تسرب اساتذة الجامعات من خلال تعديل رواتبهم بما يتناسب مع العروض الاقليمية والدولية المتاحة.

3. اعتماد عدد هيئة التدريس بالنسبة لأعداد الطلبة بما يتوافق مع النسبة المعتمدة دولياً .

#### المحور الرابع: البحث العلمي

1. تطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس البحثية من خلال برامج بحثية تبادلية وتطوير مهارات النشر لديهم والتنافسية على المستوى الدولي.

2. تشجيع المشاريع البحثية و التطبيقية التعاقدية مع القطاع الخاص الجامعات لربط البحث العلمي في المتطلبات التربوية الوطنية .

#### المحور الخامس: زيادة تنافسية الجامعات محلياً واقليمياً ودولياً

1. بناء مقياس وطني لقياس التنافسية بين الجامعات وحسب التخصص من خلال معايير الجودة والتطوير .

2. السعي لاستقطاب الطلبة على المستوى الدولي ومحاولة زيادة تنافسية الجامعات على المستوى البحثي والتعليمي .

#### المحور السادس: نحو تطوير سلوك وشخصية الطلبة.

1. تعزيز بناء المنظومة القيمية في الحياة الجامعية بحيث يتم التركيز على قيم الحياة من تعاون ومحبة ومشاركة وقبول الآخر وإقامة الدليل والحجة بالحوار والمجادلة والتخلق بالأخلاق الإسلامية العربية التي حافظت على تميزها على مدى التاريخ.

2. بناء منظومة مهارات الاتصال لدى الطالب بحيث يتم إكساب الطالب المهارات الشخصية المتعلقة بإعمال العقل والمنطق وطرق التآتي للمسائل الحياتية الخاصة والعامة وطرق التواصل مع الآخرين في الحياة الخاصة والعامة وأساليب حل المشكلة وعرض الموضوع.

3. بناء مفهوم الثقافة الإنتاجية للعلم والمعرفة لدى الطلبة وذلك لتحسينهم أمام التدفق الإعلامي والغزو الثقافي الخارجي..

4. بناء مفهوم الشخصية الوطنية من خلال بناء الذاكرة الوطنية بفرعيها، ذاكرة المكان و الزمان وذاكرة الأعلام والأسماء، بما يترجم معاني العلاقة التاريخية المتلازمة المتزامنة الممتدة بين الأرض والإنسان الأردني.

## - البلديات

البلدية هي الوحدة التنموية الأساسية الأولى وهي نواة التنمية وركيزتها وهي تقدم الخدمات الأساسية الهادفة لتحسين نوعية الحياة للمواطنين من خلال كوادرها وأجهزتها وأموالها، لذلك يجب إتخاذ كافة الإجراءات لتعزيز مقدرتها للقيام بالمهام الملقاة على عاتقها وواجباتها تجاه المواطنين، لتكون البلدية اللبنة الأساسية الحقيقية والفعالة للتنمية الوطنية الشاملة.

ونؤكد على إستمرار تفعيل استراتيجية إصلاح وتطوير البلديات والتي نقلت البلديات إلى وضع مستقر بعد حالة الضياع والإهمال التي عاشتها سابقاً.

ونؤكد على الأمور التالية:-

1. إعتداد مبدأ اللامركزية في البلدية الواحدة عن طريق تقديم الخدمات للمواطنين كل في منطقته.

2. إعطاء صلاحيات واسعة للمجلس البلدي.

3. إيجاد أجهزة إدارية ومالية وفنية مؤهلة ومدربة وقادرة على تقديم الخدمة في كافة البلديات.

4. إعتداد هياكل تنظيمية خاصة لكل فئة من فئات البلديات تمتاز بالمرونة الكافية لتمكين كافة البلديات كل حسب فئتها من تحديد الوظائف التي تتناسب مع واقعها الإداري والإقتصادي وتمتاز بالنظرة الشمولية لكافة الوظائف الضرورية التي يجب توفرها في كل فئة لتمكين البلديات من القيام بواجباتها ووقف التعيينات العشوائية.

5. تحديث أساليب العمل وتطويرها باستخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات.

6. يجب أن لا يقل مؤهل رئيس البلدية عن البكالوريوس بالنسبة للفئتين الأولى والثانية، والتوجيهي للفئتين الثالثة والرابعة.

7. تعيين مدير تنفيذي لكل بلدية يكون مرتبطاً مع رئيس البلدية ويعين من قبل المجلس البلدي وموافقة الوزير.
8. وضع قواعد واضحة وشفافة لتبسيط الإجراءات وتفويض الصلاحيات.
9. متابعة وتطوير أساليب العمل في البلديات بهدف تسهيل معاملات المواطنين وتطوير أساليب ووسائل تقديم الخدمات لهم.
10. الإهتمام بموضوع الحفاظ على البيئة بشكل عام والتركيز على النظافة باعتبارها أولوية مهمة.
11. إستكمال فتح وتعبيد الشوارع وعمل الأرصفة والأطراف.
12. الإهتمام بزراعة الأشجار بالحدائق والأرصفة والساحات.
13. التركيز على إنشاء حديقة ومكتبة أطفال في كل منطقة أو حي.
14. الإهتمام بأمور الثقافة والترفيه وملاعب الأطفال.
15. وضع برامج دائمة لتدريب الموظفين ورفع كفاءتهم العلمية والإدارية والميدانية.
16. حوسبة كافة أعمال الوزارة والمؤسسات والدوائر التابعة وربط ذلك مع جميع البلديات وإنشاء مركز تكنولوجيا المعلومات في كل بلدية.
17. تشجيع الإستثمار في البلديات عن طريق توفير خدمات البنية التحتية في كافة المناطق وتوفير المناخ الملائم لإقامة المشاريع الإستثمارية وتحفيز القطاع الخاص للقيام بالإستثمار.
18. إعتداد نظام المعلومات الجغرافية GIS لإعداد الخرائط والمخططات التنظيمية واستخراجها وإنشاء قاعدة معلومات شاملة.
19. ضرورة إعداد مخططات تنظيم اقليمية لكافة أقاليم المملكة ينبثق عنها مخططات تنظيم هيكلية لكافة البلديات يكون من أهدافها الإستفادة المثلى من الأراضي لكافة الإستعمالات وتحديد مناطق التوسع العمراني ومنع التوسع

العشوائي، وكذلك الحفاظ على الأراضي الزراعية وتوفير الأراضي للخدمات العامة .

## - البرنامج الصحي

فيما يلي المحاور الرئيسية لبرنامج حزب الحياة الاردني الصحي :

### 1. خطة إستراتيجية وطنية صحية :

اعتماد خطة إستراتيجية وطنية صحية تعكس احتياجات ومطالب المجتمع الأردني ضمن الإمكانيات المتوفرة و محددة الأدوار مجتمعيًا ، وبمشاركة علمية موضوعية فاعلة من الجسم الطبي ، لا تتغير باي تغير وزاري ، وكذلك إعادة تقييم ما هو موجود من خطة إستراتيجية

### 2. قائمة الأولويات :

اعتماد قائمة أولويات شاملة كاملة للقضايا الصحية على مستوى الوطن ،لأنها هي المؤشر العملي والاهم لوجود حالة التزام مجتمعي مبني على قرار سياسي أعلى .

### 3. التأمين الصحي :

ضرورة توفير التأمين الصحي الشامل لكل مواطن ولكل مقيم على ارض الوطن مع التأكيد على توفير كامل الخدمات الصحية للفئات المحرومة والفقيرة ، وان لا تكون حالة العجز المادي سببا في حرمانه من الرعاية الصحية اللازمة..

### 5. مشاركة المجتمع

يتمسك الحزب بمبدأ مشاركة المجتمع في تصميم الإستراتيجية الصحية وهذا المبدأ يتبناه الحزب في كل المجالات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

### 6. الأخطاء والمساءلة الطبية :

يرى الحزب ضرورة وضع تشريع يعالج قضايا الأخطاء الطبية و يحدد نوعية المساءلة التي يجب ان يخضع لها القطاع الطبي في حالة تعرض المواطن لأخطاء تلحق به ضررا نتيجة لتلك الأخطاء ، كما أننا نؤكد على ضرورة اقصاء التضارب في المصالح بين شركات التأمين والمستشفيات الخاصة والأطباء في هذا المجال .

و يجب أن يشمل التشريع المطلوب حماية مصالح المواطنين ومصالح كافة اطراف العملية الطبية على السواء .

كما يرى الحزب ضرورة التأكيد على حقوق الإنسان الصحية بما يتلاءم مع الثورة العلمية والتطورات الصحية التي وصلت الى مرحلة ما يسمى " تحسين الصحة والارتقاء بنوعية الحياة "

## 7- الطوارئ والإسعاف

في الحالات الطارئة لكل مريض الحق بالحصول على رعاية صحية فورية ، بدون قيد او شرط وضرورة معاقبة من يقصر في القيام بهذا الواجب ويعرض حياة أوصحة المريض للخطر ، كما أنه من الضروري توفير خدمات الإسعاف والطوارئ المتطورة بشكل شامل بما فيها الكوادر المؤهلة والأجهزة والمعدات الحديثة المتطورة والتوزيع الجغرافي المدروس والجاهزية اليقظة .

## 8. السياحة العلاجية :

يؤكد الحزب على ضرورة الإهتمام والعناية الكبيرة في مجال السياحة العلاجية باعتبارها رافدا اقتصاديا مهما للدخل الوطني ووضع التشريعات الضرورية لحماية سمعة الأردن الطبية في هذا المجال .

## 9. الصحة الإنجابية :

يدعو الحزب لتبني خطة تنفيذية شاملة لمفاهيم الصحة الإنجابية على كل المستويات بما فيها حقوق الجنين الصحية .

## 10. المساواة بين كل الكوادر الصحية :

تبني مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لكل الكوادر الصحية بما في ذلك الأجور والمكافئات ، والدورات والبعثات الحقوق والواجبات والامتيازات، والتقاعد ..

## 11. التشريعات الصحية :

تطوير وتعديل التشريعات على كل المستويات والقطاعات وبما يلبي حاجة المواطن ويتلاءم مع المستجدات كتعديل شروط إقامة مستشفيات من حيث الحجم

والمساحة والنوع ، وكذلك إقامة مستوصفات ، وحل مشكلة الشعوذة وتطوير تشريعات التبرع بالأعضاء

## 12. الأبحاث العلمية:

تطوير وضبط شروط وقواعد إجراء الأبحاث العلمية على المواطنين مع التركيز على ضمان توفر الإرادة الحرة الواعية وتشجيع الإستثمار في البحث العلمي .

## 13. الغذاء والهواء والماء والدواء.

ضمان الجودة وتشديد المراقبة والمتابعة في كل ما يتعلق بالغذاء والهواء والماء والدواء .

## 14. الموثيق الصحية :

الأخذ بما جاء في الموثيق والاتفاقات الصحية العالمية بما يتلاءم مع عاداتنا وتقاليدنا مع توثيق التعاون مع المؤسسات المعنية بالصحة كمنظمة الصحة العالمية واليونسف ...

## 15. الدواء

اعتماد سياسة دوائية دقيقة وشاملة تضمن توفر الدواء باستمرار، والاستعمال الرشيد وضبط عمليات الهدر والضياع وبما يتطابق مع مواصفات ومعايير منظمة الصحة العالمية ، ومنع عمليات تزوير وتهريب الأدوية ، والضبط الدقيق لأسعار الأدوية مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق المذهلة بين الأردن وجيرانها .

## 16. المجلس الصحي العالي :

تفعيل هذا المجلس بقرار سياسي لان نظامه الداخلي والمهام المناطة به حاليا تلبى المطلوب وقد يتطلب ضمان التنفيذ العملي ان يصبح وزير الصحة هو رئيس المجلس بدلا من رئيس الوزراء ، كما هو قائم حاليا .

## 17. التثقيف والإعلام الصحي

اعتماد خطة متخصصة شاملة مبرمجة، تعكس احتياجات وأولويات وتطلعات الرعاية الصحية الأولية الصحة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع وخاصة التثقيف الصحي فهو البند الأول في مكونات الرعاية الصحية الأولية

## 18. تدوير المسؤولية ومنع احتكار السلطة

تدوير المسؤولية ومنع احتكار السلطة في كل دوائر وزارة الصحة المراكز الصحية /المستشفيات /المديريات /الأقسام.... وذلك من خلال معايير عادلة ومنصفة للجميع وهذا ينطبق ايضاً على كل المؤسسات والهيئات الصحية ..

## القطاع الزراعي

في بدايات الدولة الأردنية كان القطاع الزراعي أهم القطاعات الإنتاجية وكانت تشكل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 65% وكان يصنف الأردن كبلد زراعي واستمر هذا الواقع حتى الخمسينات والستينات من القرن الماضي فتراجعت هذه النسبة ولكن بقية الأعلى وبحدود 35% إلا أن تنامي القطاعات الإنتاجية الأخرى بنسب عالية تفوق نسب نمو القطاع الزراعي أدى إلى تراجع هذا القطاع بحيث تشير الأرقام إلى أن نسبته حالياً لا تتجاوز 3-4% وهناك من يعتبر هذا الرقم ظالماً يقصد منه تهميش القطاع وتقليل دوره لما للزراعة من تدخلات مع قطاعات أخرى كالنقل والصناعة والتجارة وغيرها بحيث ترتفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 10% وليبقى ضمن أهم القطاعات الإنتاجية في الوطن .

وبالرغم من وجود بعض المزايا النسبية في الأردن حيث تنوع المناخ في الفصل الواحد بين المناطق الغورية والجبلية والبادية الشرقية مما يساعد على توفير المنتجات الزراعية على مدار العام بالإضافة لقرب الأردن من الأسواق الاستهلاكية سواء في دول الخليج أو الدول الأوروبية وما يتميز به من بنية تحية في الطرق تمكنه من إيصال منتجاته إلى هذه الأسواق الكبيرة براً وبأقل التكاليف . إلا أن هناك العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق الانجاز المطلوب وفي مقدمتها شح الموارد المائية إذ يصنف الأردنيين ضمن أفقر 10 دول مائياً في العالم عدا التنافس على هذه الموارد المائية المحدودة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى رأسها توفير مياه الشرب للمواطنين بالإضافة إلى شح الموارد المالية الأزمة للتنمية الزراعية وخصوصاً في إدخال التقنيات الحديثة التي تساعد

على زيادة الإنتاج وجودته ضمن الإمكانيات المحدودة المتاحة في المصادر المائية كما إن ضعف العملية التسويقية محليا وخارجيا يعتبر من أهم التحديات لهذا القطاع . وللأسف فإن الحكومات المتعاقبة وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية همشت هذا القطاع ولم يحظى بالاهتمام الذي يستحق مما انعكس سلبا على تراجع دوره ومردوده علما بان قطاع الزراعة هو من أكثر القطاعات المحدثة لفرص العمل والمساهمة في الحد من آفتي الفقر والبطالة علما ان الزراعة مهنة الآباء والأجداد والتي لا تنضوي تحت ثقافة العيب وان إحام الأردنيين عن العمل في الزراعة ليس ترفعا عنها وإنما لتدني مردودها وعدم ديمومة العمل بها وحرمان العاملين فيها من التأمينات الاجتماعية والصحية لذلك اصبح هذا القطاع طاردا للعمل ويعتمد اعتمادا رئيسيا على العمالة الوافدة .

لذا ولمعالجة هذه الاختلالات فإننا سنعمل على الاهتمام بهذا القطاع ليبقى القطاع الأول في الاقتصاد الوطني ويساهم في بناء قطاعات أخرى متعددة كالنقل والصناعة بشكل عام والغذائية منها على وجه الخصوص :

✚ العمل الحثيث والجاد على توفير المصادر المائية سواء كان ذلك ببناء السدود او الحصاد المائي بكافة أشكاله في مناطق الزراعة المروية والبعلية والمناطق الشرقية لتوفير المراعي و الأعلاف للثروة الحيوانية وإدخال التقنيات الحديثة الهادفة لتوفير الاستعمال الأمثل لهذه المصادر المائية المتاحة .

✚ دعم العمل التعاوني في المجال الزراعي بعد تفتت الحيازات الزراعية ليصبح القطاع أكثر مردودا وذلك في جميع المجالات

سواء في توفير مستلزمات الإنتاج أو التصنع أو التسويق ( كمنتجات الألبان مثلا) .

✚ تنوع الزراعة مع الاهتمام بالزراعات ذات الميزة النسبية والمعمرة والتي لا تتأثر كثيرا بالاختناقات التسويقية كالزيتون وزيتة والنخيل .

✚ توفير مصادر التمويل اللازمة للمشاريع الزراعية وبأقل كلفة ممكنة سواء من خلال زيادة إمكانيات مؤسسة الإقراض الزراعي أو توفير مصادر تمويل أخرى ومعالجة حالات الطوارئ من خلال صندوقي المخاطر الزراعية ودعم الثروة الحيوانية .

✚ العمل على إنشاء شركات تسويق المنتجات الزراعية محليا وخارجيا سواء كان ذلك بجهود وأموال القطاع الخاص او بالمشاركة ما بين القطاعين العام والخاص وحتى لو لزم الأمر أن يقوم القطاع العام بهذا الدور بنفسه من اجل تحقيق هذا الهدف .

✚ الاستفادة من الميزة النسبية لمنطقة الأغوار من خلال إيجاد مصادر دخل متعددة للمزارع باعتماد زراعة المحاصيل المتنوعة كالجمع بين زراعة الحمضيات وتربية النحل وتكثيف تربية الثروة الحيوانية في الوحدات الزراعية وخصوصا الأبقار بحيث يستفيد المزارع باستخدامه للمخلفات الزراعية من أعشاب وغيرها واستخدامها في تغذية الحيوانات في نفس الوقت الذي يستخدم مخلفات الحيوانات في زيادة إنتاجية الأرض كسماد عضوي وتنظيم العملية بشكل متكامل بدأ بتزويد المزارع بمدخلات الإنتاج وانتهاء بإيصال المنتج النهائي

إلى المستهلك من خلال شركات او جمعيات تعاونية يكون المزارع مشاركا فيها .

✚ الثروة الحجرية ثروة وطنية يجب الحفاظ عليها والتوسع بها والعودة للشعار القديم لتحقيق حلم أردن اخضر والتي كان لمعسكرات الحسين للبناء وعلى مدى عامين فقط الأثر الكبير في تحريج عشرات آلاف الدونمات من جبالنا ولو استمرت هذه المعسكرات حتى يومنا هذا لأصبحت البادية خضراء , ولما لهذا من انعكاس على البيئة والمناخ وارتفاع معدل الأمطار التي نحن بأمس الحاجة إليها كما يجب التشدد ومن خلال التشريعات في الحفاظ على الرقعة الحرجية القائمة والتي لا تتجاوز مساحتها المليون دونم بعد تزايد أطماع أصحاب المصالح بالاستيلاء عليها .

✚ البادية الشرقية ليست صحراء ويجب انن تعامل معها كأحد المصادر الرئيسية للزراعة تعويضا عما ما فقدناه من راضي زراعية اعتدت عليها الغابات الأسمنتية خصوصا في مجال الثروة الحيوانية التي نعاني من نقص حاد فيها إذا لا يغطي إنتاجنا المحلي أكثر من 20% من حجم استهلاكنا من اللحوم الحمراء وان التعويضات التي دفعتها الأمم المتحدة للأردن والبالغة قيمتها 160 مليون دولار للتعويض عما لحق بالمناطق لرعية في هذه البادية من إضرار اثناء الغزو على العراق اذ يجب ان يوظف التعويض وبشكل امثل لإعادة القطاع الرعوي لهذه المناطق كما كان عليه وبما يكفل نمو الثروة الحيوانية وزيادة إعدادها وإنتاجيتها وما

يتطلبه ذلك من خدمات لوجستية أخرى سواء في مجال الرعاية الصحية الوقائية منها والعلاجية او الإرشاد .

✚ ان منطقة الديسي في الجنوب وما تتميز به من مصادر مائية كان من الواجب استخدامها لسد العجز الكبير في إعداد الثروة الحيوانية من خلال زراعة المحاصيل العلفية والرعية وبما يتناسب وطبيعة عمل ومهارات سكان المنطقة وما ينعكس إيجابا على أوضاعهم الاقتصادية وليس فقط ان ينعكس ذلك على أصحاب رؤوس الأموال الذين أعطيت لهم هذه الأراضي على حساب السكان المحليين .

✚ ان التخطيط الجيد يعتمد على المعلومة الصحيحة ولذلك فان توفير بيانات إحصائية دقيقة عن الواقع الزراعي في الأردن سيساهم على وضع الخطط الحقيقية والعملية والتي تسترشد وتعتمد على البحث العلمي الذي يجب ان يركز على معالجة المشاكل التي تواجه الزراعة محليا وإيجاد الحلول لها وما يتبع ذلك من دور للإرشاد الزراعي في إيصال ما تتوصل له مراكز الأبحاث من نتائج ومعلومات لتعميم الفائدة على كل المزارعين.

إن القطاع الزراعي من أهم القطاعات الذي يجب ان تعطى له الأولوية والاهتمام لأنها الأساس في الأمن الغذائي الوطني وهو المعبر الحقيقي عن الانتماء للأرض والوطن والموفر للعديد من فرص العمل ولانعكاساته الايجابية على المجالات الأخرى وفي مقدمتها المناخية والبيئية وتداخله مع العديد من القطاعات الإنتاجية والاقتصادية التي اشرنا إليها سابقا .

## حقوق المعوقين

سيعمل الحزب ومن خلال الجهات ذات العلاقة على وضع السياسات والخطط وبناء قواعد البيانات من اجل التخطيط السليم ودعم الأنشطة و تقديم خدمات متميزة للأشخاص ذوي الاعاقة وسيركز الحزب على مساندة الأشخاص المعوقين في الحصول على حقوقهم التي كفلها القانون رقم 31 سنة 2007 من حيث :

### اولا: الصحة :

- تفعيل دور الوقاية من الاعاقة وسنحرص على توفير الرعاية الصحية والتأهيل الطبي والنفسي وخاصة في المناطق النائية .
- الحث على متابعة التقدم العلمي في المجال الصحي والذي يخدم هذه الفئة .
- شمول بطاقة التأمين الصحي اسرة المعوق دون النظر الى الوضع المادي لذوي الاعاقة .
- زيادة عدد مراكز التشخيص والكشف المبكر للاعاقات .
- توفير مراكز الرعاية ولايواء للأشخاص ذوي الاعاقة والمسنين

### ثانيا: التعليم العام والتعليم العالي :

- المساهمة في توفير فرص التعليم العام والعالي للأشخاص المعوقين وخاصة في المناطق النائية .
- توفير البيئات المدرسية المهيئة ( المعدلة) لكافة الاعاقات ولمختلف المراحل التعليمية .
- استخدام المقاييس التربوية الازمة في العملية التربوية للأشخاص المعوقين .
- توفير التجهيزات الخاصة للعملية التربوية اللازمة للمعوقين .
- زيادة الدعم المقدم للمؤسسات التعليمية وتوفير وسائل النقل اللازمة .
- تحسين الاوضاع المادية للعاملين في مؤسسات المعوقين

### ثالثا: العمل :

- كفل الدستور الحق في العمل لكل مواطن دون تمييز كما كفل قانون حقوق الاشخاص المعوقين رقم 31 سنة 2007 المادة 4 فقرة ج العمل بما يتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم .
- تفعيل المادة المذكورة وتوفير فرص العمل المناسبة والوصول بالشخص ذو الاعاقة بالاستقلالية المالية والاعتماد على الذات .
- زيادة عدد مراكز التدريب المهني والتدريب على المهن الخاصة بالمعوقين والتي يحتاجها سوق العمل .
- تشجيع اقامة المشاريع الاستثمارية الصغيرة للاشخاص المعوقين وتسهيل عملية الحصول على القروض الميسرة .
- تشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية للاشخاص المعوقين وتقديم الدعم المادي لها .

### رابعاً:

زيادة التواصل وتقديم التسهيلات البيئية والمادية والاجتماعية وتفعيل تطبيق كودات البناء الوطني الخاص بالمعوقين وازالة جميع العوائق المعمارية وتوفير وسائل النقل الخاصة ووسائل التواصل مع شرائح المجتمع للمعوقين لضمان تحقيق المشاركة الفاعلة للاشخاص ذوي الاعاقة في مختلف الجوانب الاجتماعية .

### خامساً:

المساهمة في زيادة الدعم المادي للاشخاص ذوي الاعاقة وتوسيع قاعدة الاعفاءات الجمركية لمختلف فئات الاعاقة وخاصة اعفاء السيارات والتجهيزات اللازمة لموائمة الظروف

### سادساً :

الحق في الحياة العامة والسياسية وتفعيل دور التوعية السياسية بين مختلف صنوف فئات الاشخاص المعوقين وحثهم على المشاركة بالحياة السياسية والانتخابات النيابية والبلدية والمشاركة في أي مننديات ثقافية او سياسية .

## سابعاً: الرياضة والثقافة والترفيه

سنعمل على دعم المسيرة الرياضية للمعوقين وتوفير المنشآت الرياضية والبرامج الثقافية والمكتبات المناسبة واستخدامها من قبل مختلف ذوي الإعاقات .

## ثامناً:

المشاركة في تنمية المجتمع المحلي والتركيز على التأهيل المجتمعي وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق فرص العمل والاندماج في المجتمع .

## تاسعاً:

العمل على تعديل الاتجاهات السلبية نحو الاشخاص المعوقين وخاصة الفتاة المعاقة وتوفير فرص العمل لها وانخراطها في مؤسسات المجتمع المحلي كالاندية والجمعيات والاتحادات النسائية وبما يحقق للاردن ان يكون دائماً في طليعة الدول العربية والعالمية في تحقيق انشطته وخدماته بشكل عام والمعوقين على وجه الخصوص .

## البيئة

ان الاهتمام بالبيئة ومعالجة القضايا البيئية ليست ترفاً بل حاجة ماسة وتحتاج إلى سرعة إتخاذ قرار لمعالجتها بأسرع وقت ممكن  
إن مجتمعنا المحلي لديه القدرة على تقبل أساليب جديدة في التنمية المستدامة واستبدال بعض السلوكيات المضرّة بالبيئة بسلوكيات جديدة في حال تم تقديم الدعم والمساندة المقرونة بالتوعية حول أهمية التنمية المستدامة.  
غير أن التوعية وحدها، بدون أدوات اقتصادية وتنظيمية لا يمكن أن تنجح في تغيير سلوك المواطن، فبالرغم من خلو الدستور الأردني من النص على الحق في بيئة سليمة لكن يوجد توجهات إلى تطبيق التشريعات البيئية وتفعيلها والحد من المخالفات البيئية بمختلف أنواعها.

### أهم المشاكل البيئية في الأردن:

مع تزايد أعداد السكان الطبيعي وتغير نمط حياتهم تتفاقم المشاكل البيئية التي تهدد الفوائد البيئية والاقتصادية والروحية والجمالية والثقافية التي يتم إستنباطها حالياً من الموارد الأرضية الحية.ومما زاد المشكلة سوءاً هو تأثير المملكة بالوضع السياسي في المنطقة وأعداد النازحين التي أدت إلى زيادة عدد السكان بشكل غير مخطط ومفاجئ وبالتالي فإن الضغط على الموارد الطبيعية كاستعمالات المياه والطاقة شهدت تزايداً ملحوظاً خلال العقود الماضية.

بشكل عام، يمكن تقسيم المشاكل البيئية في الأردن إلى:

• مشاكل بيئية عامة : وهي مشاكل بيئية تعاني منها المملكة على وجه العموم.

• مشاكل بيئية خاصة: وهي مشاكل بيئية تعاني منها منطقة أو محافظة معينة على وجه الخصوص نتيجة لطبيعة النشاطات البشرية القائمة فيها.

أولاً : المشاكل البيئية العامة في المملكة

1. النفايات الصلبة العامة:

تعتبر النفايات واحدة من أكبر المشاكل البيئية في الأردن حيث تصل نسبة إنتاج النفايات الصلبة حالياً إلى 1,670,000 طن سنوياً بمعدل (3850) طن يومياً، ما يقارب 60% منها عبارة عن مواد عضوية وهذه النسبة تزيد في المناطق خارج العاصمة، ويتم نقل هذه النفايات إلى المكبات حيث يوجد حالياً 21 موقع مكب في الأردن لا تلبي الاحتياجات الصحية لطمر النفايات باستثناء مكب نفايات الغباوي. إن زيادة النشاط الاقتصادي يعني زيادة إنتاج النفايات الصلبة والتي يمكن أن تشكل خطراً كبيراً على النظام البيئي وصحة الإنسان في حال عدم إدارتها بالشكل الأمثل. إن النفايات الصلبة والخطرة أصبحت مشكلة تلوث حقيقية فحتى الآن لا يوجد تقنيات حديثة للتخلص من هذه النفايات. ومن أهم مصادر النفايات الصلبة الصناعية صناعات التعدين والصناعات الكيماوية والصناعات الصغيرة والمتوسطة. أما النفايات الخطرة فهي أكثر إثارةً للتخوف، لذا فمن الضروري تحسين وسائل إعادة التدوير داخل المنشآت الصناعية. ويجدر الإشارة في هذا السياق إلى النفايات الطبية التي تشكل خطراً بيئياً وصحياً على السكان، حيث أنه بالإضافة إلى ضعف الرقابة والتقنيات المستخدمة للتخلص من هذا النوع من النفايات الخطيرة، إلا أنه ثمة مشكلةً أخرى تمت ملاحظتها في بعض المدن

الأردنية وهي التخلص من النفايات الطبية بإلقائها في الحاويات المنتشرة في الشوارع العامة والتي تشكل خطراً كبيراً على حياة المواطن باعتبارها سموماً خطيرة وتحتوي على قنابل جرثومية.

التوجه الإصلاحي للتخلص من النفايات الصلبة في الأردن:  
يعتبر الطمر الطريقة المفضلة للتخلص من النفايات في الأردن مقارنة بالبلدان الأكثر تقدماً،

حيث أن النسبة المئوية من النفايات الصلبة التي يعاد معالجتها واستخدامها حالياً تتراوح (0 - 5%) أما عن إعادة التدوير فأهم وأول المبادرات التي حدثت كانت من قبل المجتمع المدني (الجمعيات غير الحكومية). لذا كان لزاماً علينا التوجه آليات فرز إعادة استخدام النفايات الصلبة واستغلالها في تحريك عجلة الاقتصاد وتشغيل الأيدي العاملة وحماية البيئة.

## 2. مشكلة المياه:

يعتبر الأردن إحدى الدول الأربع الأفقر بمصادر المياه في العالم، كما أكدت إحصائيات وزارة المياه أن حصة المواطن من المياه تقلصت إلى 160 متراً مكعباً سنوياً، فيما تشير المقاييس الدولية إلى أن خط الشح المائي 500 متر مكعباً سنوياً، إن عشرة أحواض مائية في الأردن من أصل 12 مستنزفة استنزافاً شديداً، وبحسب خبير المياه في المفوضية الأوروبية في عمان أندرو وارساب فإن إحتياطي الأردن من المياه سينفذ بحلول عام 2025.  
وبالرغم أن الأردن لا يعتبر بلداً مسبباً للتغير المناخي، إلا أنه سيتأثر بهذا التغير من حيث حدوث تراجع كبير في مصادر المياه السطحية بنسبة 30% وتراجع في

هطول الأمطار وفي الإنتاجية الزراعية وهي تمثل عصب الحياة والتنمية في العالم العربي والأردن.

إن سلسلة من حالات التلوث المائي في المحافظات الأردنية برهنت على مدى ضعف الصيانة وجودة شبكات المياه فعلى سبيل المثال، في منشية بني حسن في محافظة المفرق خلال عام 2007 حدثت حالة تسمم جماعي غير مسبوقه أصابت حوالي ألف شخص من سكان المنطقة بالإضافة إلى حوادث متفرقة أخرى حدثت في العاصمة و إربد والزرقاء.

التوجه الإصلاحى للقضايا المياه فى الأردن:

من الواجب على جميع القطاعات المتطافر لإدارة الموارد المائية وإعطائها الحد الأعلى من الاهتمام والرعاية، وإعادة توزيع الحصص المائية على القطاعات، مثل استخدام المياه العادمة ليس فقط في الزراعة وإنما في بعض الصناعات التي لا تحتاج إلى مياه نقيه مثل التعدين والبنية التحتية.

وأيضاً اختيار المحاصيل الزراعية التي تتناسب والأرضي المروية وكمية المياه المتوفرة والاستهلاك المائي لكل محصول. وهذه الطريقة يجلب العمل عليها بأسرع وقت ممكن، من غير تأخير ولا تعطي الإعتبارات الشخصية بالأى.

### 3. التصحر:

تعتبر ظاهرة التصحر من أهم وأخطر المشاكل البيئية التي تهدد الأراضي الزراعية ومعظم المناطق القاحلة وشبه القاحلة في الأردن، فالتصحر يؤثر على التنوع البيولوجي مما يؤدي إلى الإخلال بالتوازن البيئي الذي بدوره يؤدي إلى مشاكل بيئية وصحية، كما أن للتصحر آثاراً أمنية واجتماعية وثقافية وسياسية أيضاً.

عالمياً ووفقاً لتقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن القيمة الإنتاجية المفقودة سنوياً في الدول النامية بسبب التصحر تقدر بـ 16 مليار دولار. إن من أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة التصحر في الأردن هو الزحف العمراني المستمر على الأراضي الزراعية، حيث خسرنا في العقود الثلاثة الماضية حوالي 25% من الأراضي الصالحة للزراعة لغايات البناء والإسكان، إن التخفيف من آثار مشكلة التصحر ومن ثم حلها يتمثل بإدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة مما ينعكس إيجاباً على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال استغلال الأراضي غير القابلة للزراعة للنشاطات الاقتصادية والسكنية واستخدام الحصاد المائي للأغراض الزراعية في المناطق شبه الجافة كما فعل الأجداد الأنباط، وزراعة المناطق شبه الصحراوية بالأصناف التي تتناسب مع بيئتها تجنباً لزحف الصحراء. ويجدر بالذكر أن الأردن وقع في على الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر عام 1996.

التوجه الإصلاحية في قضايا التصحر في الأردن:

استخدام المياه العادمة في زيادة الرقعة الخضراء في كثير من الأماكن القابلة لزراعة الأشجار التي ترفع سوية البيئة فيها.

#### 4. مشاكل تلوث الهواء:

إن الصناعة بشكل عام ساهمت بالتأثير سلباً على البيئة الأردنية من خلال تلويث الهواء والضجيج وإنتاج النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي والروائح العادمة والتأثيرات السلبية على حياة الإنسان. خاصة الصناعات الثقيلة والمتوسطة منها، مثل مصفاة البترول والفوسفات والإسمنت وغيرها التي تعتبر المصادر الرئيسية الثابتة لتلوث الهواء في الأردن. أما أكبر وأخطر المصادر المتحركة لتلوث الهواء

تتمثل بقطاع النقل حيث أن زيادة عدد السيارات ووسائل النقل المختلفة أدت إلى زيادة متوقعة في تلوث الهواء خصوصاً في الأماكن المزدحمة بالحافلات والمواقع الصناعية المضغوطة.

التوجه الإصلاحى فى قضايا تلوث الهواء فى الأردن:  
ويتطلب ذلك استخدام التقنيات البيئية الحديثة فى تقليل نسب إنبعاثات التلوث من السيارات والمصانع.

#### 5. الطاقة :

يواجه الأردن تحديات بيئية كبيرة فى الطاقة؛ إذ يستورد 96% من الطاقة التى يستهلكها. إن تسارع النمو الاقتصادى والسكانى أدى إلى ازدياد معدلات استهلاك الطاقة بجميع أشكالها من النفط الخام ومشتقاته والغاز الطبيعى والكهرباء والطاقة الشمسية وخاصة للأغراض الصناعية والمنزلية ليرتفع استهلاكها بنسبة 40,5%.

التوجه الإصلاحى فى قضايا الطاقة فى الأردن:

هنالك توجهات فى الأردن نحو إيجاد واستخدام مصادر طاقة بديلة ومستدامة مثل الشمسية والهواء مع إمكانية تطوير تكنولوجيا لاستخلاص الطاقة من الصخر الزيتى بطريقة مجدية اقتصادياً ونظيفة بيئياً تطوير وفتح كل مجالات الإبداع الوطنى فى التحول إلى طاقة بديلة.

الطاقة النووية في الأردن:

هنالك توجهات في الأردن نحو إيجاد واستخدام مصادر طاقة بديلة من الطاقة النووية وهذا توجه خاطئ جداً ممكن أن يؤدي بالبيئة الأردنية إلى أسوأ الأحوال، وخصوصاً أن الأردن غير مؤهل فنياً لمثل هذه الطاقات، ليس فقط وإنما من الممكن أن نستخدم الطاقات البديلة بشكل أوسع وأفضل وحتى أرخص من الطاقة النووية. وهي متوفرة وشروطها مواتية في بيئاتنا الأردنية

#### 6. مشكلة تأثر التنوع الحيوي و الانقراض :

يوافق الاقتصاديون والبيئيون أن للتنوع الحيوي قيمة للإنسانية فهو باختصار أداة لمحاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة من ناحية اقتصادية وصحية وبيئية. لقد بات التراجع العالمي في التنوع الحيوي واحداً من أهم القضايا البيئية الخطيرة التي تواجه الإنسانية، فبالرغم من الدعم الهام الذي يقدمه التنوع الحيوي للمجتمعات الإنسانية بيئياً واقتصادياً وصحياً وثقافياً وروحياً، إلا أن النظم البيئية تتعرض لتدهور في الأنواع وفي التنوع الجيني والذي يتناقص بمعدلات خطيرة خاصة في البلدان النامية، أدى التأثير الناجم عن التراجع الملحوظ على التنوع الحيوي إلى الخروج بالإتفاقية العالمية للتنوع الحيوي.

وخلال المائة وعشرين عاماً الماضية فقد الأردن العديد من الأنواع النباتية والحيوانية المحلية أو أصبحت هذه الأنواع تواجه الانقراض، وكما ورد عن خبراء البيئة فإن الأردن يخسر سنوياً 330 مليون دينار نتيجة لتدهور التنوع الحيوي.

التوجه الإصلاحي في قضايا التنوع الحيوي في الأردن:

تحفيز البحث العلمي المنظم حول التنوع الحيوي، وإيجاد أسلوب علمي موحد للدراسة، وإيجاد دراسة أردنية حول استخدام التقنيات الحيوية بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يتعلق بالتنوع الحيوي]

## 7. مشكلة الفقر:

إن البيئة السليمة تقود إلى اقتصاد قوي ومجتمع صحي لمواجهة الطبيعة الهشة للنظم البيئية والتي تحوي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والمناخية للبلاد، حيث أن الحفاظ على والاستعمال الحكيم للمصادر البيئية والتنوع البيئي يعتبر أساساً لرفاهية أي مجتمع ومحاربة الفقر خاصة في المناطق الريفية، ويؤدي إلى التحسن العام في الظروف الصحية ونوعية الحياة.

إن للفقر علاقة متبادلة مع البعد البيئي في التنمية حيث يعتبر الفقراء أكثر فئات المجتمع تأثراً بالتلوث البيئي، كما أن الفقر قد يكون أحد مسببات التدهور البيئي حيث أن احتياجات الفقراء وسبل معيشتهم الملحة تعني غالباً القيام بممارسات مدمرة للبيئة مثل الرعي الجائر وقطع الأشجار.

التوجه الإصلاحية في قضايا الفقر والبيئة في الأردن:

يجب علينا كمجتمع نسعى إلى التقدم اعتماد التنمية الاجتماعية المستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار النشاطات البيئية في المجتمعات المحلية كوسيلة لمكافحة الفقر.

## ثانياً : المشاكل البيئية الخاصة :

سبيل المثال لا الحصر:

عجلون: تعاني المنطقة الأكثر خضرة والتي تحتفظ بحوالي 50% من الغابات الطبيعية الباقية في الأردن من الاعتداء على الثروة الحرجية نتيجة ممارسات المواطنين الخاطئة، كاستخدام السموم للتخلص من الخنزير البري والرعي

الجائر، بالإضافة إلى تعرض الأشجار التاريخية في بعض المناطق من المحافظة إلى تعديات وصلت في خطورتها إلى قلع بعض الأشجار ونقلها من مكانها الذي صمدت فيه مئات السنين لتباع كسلعة تجارية مقابل عشرات الدنانير.

التوجه الإصلاحية في قضية عجلون في الأردن:

وضع آليات إحصاء بيئي لتلك الأماكن بالمساحات والأشغال الأراضل لتلك المساحات، ومن ثن مراقبة ومتابعة الأراضى الخضراء التي تعتبر رئة الأردن.

### خليج العقبة:

هو حالة فريدة لمنطقة ساحلية ضيقة ذو أهمية عالمية تتبع من موقعه الجغرافي فهو يشكل المنطقة البرية الوحيدة التي تربط بين إفريقيا وأوروبا وآسيا، يمتد الجزء الأردني من خليج العقبة إلى مسافة 27 كم فقط لم تبق سوى 7 كيلومترات من الساحل في حالة "طبيعية"، فخليج العقبة المنفذ البحري الوحيد للأردن معرض للضغط الثلاثي من "مثلث التهديدات البيئية" المتمثل في السياحة والصناعة والنقل. إن الموارد الطبيعية في العقبة تشكل العمود الفقري للجذب السياحي ولكن التأثيرات التراكمية للإستثمارات المتعددة والنمو الاقتصادي الكبير قد تؤثر على بيئة العقبة إلى درجة تؤدي إلى تدمير الجواهر الرئيسي للقيمة المضافة لها. لقد تم بيع أفضل الأراضى الساحلية في الشاطئ الجنوبي العقبة والتي تتميز بأجمل ثروة طبيعية بأسعار زهيدة لبناء منتجعات سياحية خاصة والتي لم يستفد منها المجتمع المحلي في العقبة، كما أن هذا المشروع قام ببناء "بحيرة اصطناعية" في الساحل ستتحول قريباً إلى مكرهة صحية وهذا ما حدث في إيلات. حالياً لم يبقى للأردنيين إلا متنفس وحيد على ساحل العقبة وهو "المحمية البحرية" في الشاطئ الجنوبي.

الزرقاء: سبق وأن وصفها وزير البيئة خالد الإيراني بـ"بؤرة التلوث البيئي" في الوقت الذي أكد فيه أن الحكومة لا يوجد بيدها عصا سحرية لإنهاء التلوث البيئي الذي خلف في عشرات السنين خلال فترة وجيزة.

القرارات التنموية والاقتصادية الخاطئة في مدينة الزرقاء والتي جمعت أكثر من 70% من مصانع الأردن في هذه المنطقة أدت إلى ارتفاع معدل التلوث البيئي الذي حول الزرقاء إلى مدينة طاردة للسكان.

فسيل الزرقاء والذي كان نهراً في الماضي أصبح واحداً من أكبر التحديات البيئية في الأردن، أما منطقة الهاشمية فهي تعتبر منطقة ساخنة بيئياً حيث أنها صاحبة مثلث التلوث الشهير: المحطة الحرارية ومصفاة البترول ومحطة الخربة السمراء. أما الرصيفة والتي تعتبر أكبر لواء أردني، وأكبر كثافة سكانية في الأردن، باتت أكبر تجمعات تلويث بيئية في الأردن نتيجة غزو مناجم الفوسفات عام 1939. حيث تعتبر الأردن ثاني أكبر مصدر للفوسفات في العالم ، أثر هذا القطاع على زيادة إستهلاك موارد المياه و التأثير على المياه الجوفية و التغيرات الجيومورفولوجية في مواقع التعدين.

إن كل هذه الخسائر البيئية لها أضرار إجتماعية وإقتصادية وصحية واضحة وبالتالي تعتبر عملية إعادة تأهيل منطقة الزرقاء مطلباً وطنياً ملحاً وهذا يعني جهداً وطنياً شاملاً، حيث أن أي جهد الآن سيكون أقل كلفة منه في المستقبل كما أن عملية إعادة تأهيل المواقع البيئية الملوثة تجارب حدثت في الكثير من دول العالم وتتطلب التخطيط السليم وتوفير الموارد المالية والبشرية والقرار الملتمزم إضافة إلى عامل الوقت.

و في الختام فإن هذا البرنامج يعتبر محاولة أولية للتجمع الى وضع الأسس التي يعتمد عليها في تطلعاته وتوجهاته الوطنية وسيقوم الحزب باتمام الفكرة عبر اعادة قراءة هذا البرنامج الذي نرحب بأي ملاحظات عليه من كل مكونات المجتمع المدني اشخاصا وتنظيمات .